المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف: ندوة "تقديم ومناقشة كتاب
الدين والعلمانية في سياق تاريخي"

تونس- 5 شباط / فبراير 2016

"الدنيوية" و"التحييد" عند عزمي بشارة:
قراءة في مشروع الدين والعلمانية

مصطفى أيت خرواش

ملف ندوة "تقديم ومناقشة كتاب الدين والعلمانية في سياق تاريخي"

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: 826 – منطقة 66
الدفنة
ص. ب: 10277
الدّوحـة، قطـر
هاتف: 44199777 974+ | فاكس: 44831651 974+
org.dohainstitute.www

المحتويات

توطئة نظرية	1
حبكة المشروع ومتنه الأساسي	3
سؤال الدَّنيَوة (العلمنة)	5
سؤال "التحييد" (العلمانية)	6
الأنموذج النظري للعلمنة	9
المحددات المعرفية للأنموذج	10

"الدنيوية" و"التحييد" عند عزمي بشارة: قراءة في مشروع الدين والعلمانية

مصطفى أيت خرواش*

توطئة نظرية

تكمن جِدّة أيّ مشروع فكري وأهميته، بغضّ النظر عن ماهيته ونوعه، في استيفائه العديد من المحددات والقواعد المعرفية التي تجعله يكتسي صبغة "المشروع" أو "النظرية" أو "الفلسفة"، وفي قدرته التفسيرية أو التحليلية، ثمّ في استخراجه لنتائج معرفية تختلف جِدتها وآثارها باختلاف إضافاتها النوعية. انطلقنا في قراءتنا لمشروع المفكر الفلسطيني عزمي بشارة، وهو مشروع موسوم بـ "**الدين والعلمانية في سياق تاريخي**" من هذه المسلّمة النظرية، فجعلناها مُوجِّهًا منهجيًا لهذا العمل، محاولين الربط بين نُظم المشروع ومداخله وأقسامه، كي نصل في الحصيلة إلى مساءلة المشروع في علاقته بأسئلته ومنهجه وإجاباته المعرفية. ويأتي على رأس هذه المحددات سؤال الجِدّة والممايزة. فلقد شَغلنا داخل المشروع تميّزه المنهجي وتميّزه في الطرح والتناول، ثمّ في النتائج والمخرجات المعرفية التي تحصَّل عليها، كما طرحنا سؤال الإضافة التي سيقدمها في مجال البحث في العلوم الإنسانية وللباحثين العرب والمشهد المعرفي العربي/ الإسلامي عمومًا، وسؤال المقارنة بالأبحاث والمشاريع الفكرية المنجزة في المبحث نفسه، كما طرحنا البحث في القدرة على التجاوز من عدمها، وسؤال المباحث المعرفية الجديدة التي قد

* باحث مغربي، مهتم بقضايا الفكر الإسلامي المعاصر.

يفتحها المشروع للباحثين من أجل تطويرها إلى مشاريع مختصة ومستقبلية، ثمّ سؤال الآثار الفلسفية والسياسية والاجتماعية للمشروع، خصوصًا في محاولة صوغه لمنظور جديد في فهم العلمنة والعلمانية داخل الفضاء الفكري العربي، وبين النخب والمؤسسات والمجتمعات العربية الإسلامية.

يدرس عزمي بشارة، في المؤلفات الثلاثة المنشورة حاليًا، موضوع العلمنة والعلمانية على نحوٍ أساسي؛ إذ ترتكز أطروحته، أساسًا، على تتبُّع العلمنة ودراستها بما هي صيرورة تاريخية من تمايز المجالات المعرفية، مفرزة نماذج من العلمانيات المتعددة بحسب طبيعة صيرورة العلمنة، وبحسب أنماط التجارب الدينية التي تؤثر فيها، وبحسب أشكال التجارب السياسية للسلطة وحيثيات تجربة تشكُّل الدولة. وينطلق بشارة في تتبُّع هذه الأطروحة من مسلّمة عَدّها منطلقًا معرفيًا ونتيجةً استباقيةً وفرضيةً قويةً؛ ذلك أنه توصَّل في أبحاثه السابقة المتعلّقة بمواضيع الإسلام وعلاقته بالديمقراطية، إلى نتيجة مفادها أنّ أنماط التدين في المجتمعات العربية الحالية غير ممكنة من دون دراسة السياقات التاريخية، وأنّ الفرق بين أنماط التدين في دول ومجتمعات معينة يتحدد بنسبة كبيرة بأنماط العلمنة التي تمَّت والتي يتعرض لها المجتمع، وأنّ أنماط العلمنة في الحصيلة يتحدد فعلها بدرجات التدين وأنواعه ومدى هيمنة الثقافة الدينية في مجتمع من المجتمعات. ويمكن عَدّ هذه الأطروحة التي اعتمدها بشارة، فرضيةً عامّةً للمشروع برمّته، لكن ونحن نقوم بهذه القراءة المعرفية في المشروع، طرحنا أربع فرضيات أساسية سنرى كيف أثبتها بشارة أو نفاها؛ وذلك من خلال كتابه "**الدين والعلمانية في سياق تاريخي**".

- **الفرضية الأولى:** ربما كانت العلمانية موقفًا من الدين، ولذلك فهي تؤدي إلى فصله عن الدولة أو دحره من المجال العامّ أو القضاء عليه تمامًا.
- **الفرضية الثانية:** ربما كانت العلمانية، في الحقيقة، علمانيات متباينةً، تتعدّد بتعدد أنماط التدين التي أفرزتها وبحسب التجربة السياسية للدولة وبحسب أنماط السلط السياسية أيضًا.
- **الفرضية الثالثة:** ربما كانت العلمنة صيرورةً تاريخيةً من تمايز المجالات المعرفية، وتمايز الدين عن ظواهره المختلفة، حيث تنتهي بخصخصة الدين وتراجعه من الجال العامّ إلى الخاصّ.
- **الفرضية الرابعة:** ربما يختفي الدين أمام صيرورة العلمنة وحيث تؤدي العلمانية الأيديولوجية في نفيه واندثاره، وقد يعود في صورٍ وأشكالٍ جديدة يحتل فيها وظائف حديثةً.

حبكة المشروع ومتنه الأساسي

افتتح عزمي بشارة مشروع "**الدين والعلمانية في سياق تاريخي**"، بدارسة الظاهرة الدينية في الكتاب الأول، وهو الكتاب الذي شكّل مدخلًا ضروريًا قبل دراسة صيرورة العلمنة والعلمانية. وقد انتهج بشارة منهجيةً علميةً رصينةً، وهو يتعامل مع هذا المشروع؛ فهو يُشدِّد على دراسة الظاهرة الدينية قبل الانتقال لدراسة ظاهرة العلمانية والعلمنة في سياق تاريخي يراكم مختلف المداخل المعرفية، والمحددات الفلسفية، والرؤى السياسية، والأفكار الدينية، لكي يتسنَّى له التوصُّل إلى فهم عميق ورصين لمختلف هذه الظواهر. لذلك يلتجئ بشارة إلى منهجية التفكيك المعرفية لمختلف هذه الموضوعات، ويقوم باستخراج مختلف التداخلات المعرفية المُؤطرة لها؛ إذ فكَّك الظاهرة الدينية من زوايا معرفية مختلفة، وتتبَّع نشوء الدين والتدين مرحلةً إثر مرحلة، وقام باستخراج مختلف الظواهر المرتبطة بها؛ ومنها الأسطورة والسحر واللاهوت وفلسفة الدين والمقدس والأخلاق. كما عرَّج على المدارس الفكرية والفلسفية والدينية والكلامية واللغوية التي تَطرقت إلى الظاهرة الدينية، من قريب أو من بعيد، ثمّ على تعاريف ومميزات وتَمظهرات للعَلمانية والعَلمنة في بيئات مختلفة، وفي إطارات معرفية متعددة، لكي يُقدّم لنا بناءً منهجيًا ومعرفيًا متكاملًا حول ظاهرة الدين والتدين وعلاقتهما بالعلمانية والعلمنة.

عَرض بشارة في المجلد الأول من الجزء الثاني، عُصارة الفكر الأوروبي، نافيًا أن يكون بصدد عرضٍ لتاريخ الأفكار، لأنّ الأمر أكبر من أن يتمّ عرضه في كتاب، أو حتى في موسوعة. وتَتبَّع في الحقيقة، مسار نقد الدين وميّزه من مجالات احتلَّها على التوالي العلم والفلسفة، وهما يتطوران بتطوُّر إنجازات العقل البشري. لقد تعرَّض الدين لخسائر وإخفاقات تلو الأخرى، وهو يتصارع مع العلم مستنجدًا بالدولة ومتحالفًا معها تارةً، ومستنجدًا بالفلسفة تارةً أخرى، محاولًا التأسيس للاهوت في مواجهة العلم التجريبي والمنطق العقلي. وساهمت الاكتشافات العلمية ومنجزات العقل، من جهة، في حصر الدين وخصخصته، وترسيم حدوده، وهذه هي عملية العلمنة التي تعرّض لها، في حين ساهمت القراءات الأيديولوجية للاكتشافات العلمية، من جهة أخرى، في نشوء العداء ضدّ الدين، كمقدمة لظهور العلمانيات الأيديولوجية. وبموازاة هذا الصراع وما ترتَّب عليه، تَعرّض الفكر أيضًا للعلمنة، وذلك بفرز عناصر الخرافة والغرائبية فيه، وبداية تشبُّعه بقيم العلم والعقلانية والموضوعية في فهم العقائد والإيمان. كما تَعرَّض المجتمع أيضًا للعلمنة، بنزع السحر عنه، وبتحرير الفضاء العامّ من العقائد

الدينية، وبنشوء المجتمع المدني الحر، وتمَّت علمنة الدولة بتحريرها من قبضة المؤسسة الدينية ولاهوتِها وقيمها وتحييدها عن الدين. حدثت هذه الصِّيغ من العلمنة، نتيجة صيرورة ضخمة في تاريخ العلم والمعرفة والدولة الحديثة، وأفرزت على التوالي أنواعًا متباينةً ومتعددةً من العلمانيات؛ منها الرخوة (أي تقبلها للدين في مجال محدّد من دون نفيه أو معاداته)، ومنها الصلبة أو الراديكالية (وهي التي تنفي الدين وتعاديه وتتصارع معه)، ومنها العلمية التي تسعى لحلٍّ وسطٍ بين العلمانيتين، لكن بالتأسيس لها على نحوٍ علمي أو كفلسفة علمية.

انطلق الباحث في تتبُّعه لمسار العلمنة المتعدد من العصر الوسيط، وقارب إرهاصات نشوء الدولة الوطنية، والكيفية التي تمَّت بها مَأسسة الدين، والصراع الديني، وصراع الدولة والمؤسسة الدينية، كما تابع مراحل الإصلاح الديني والانشقاقات الكبرى داخل الجسم الكنسي، والحروب الدينية، وانبثاق اللاهوت المسيحي، وحروب الردة، والانشقاقات الأصولية وغيرها. وعرَّج على مرحلة النهضة الأنسنية، والكاثوليكية، بما هي مرحلة نشوء التفكير الأَنسني والأدبي؛ وذلك بالرجوع إلى الإرث اليوناني والروماني وإحياء اللغات المحلية ونشوء الدولة الوطنية وازدهار الفنون وانتعاش العلوم الإنسانية وبداية أَنسنة الدين.

شكّلت مرحلة الاكتشافات العلمية منعرجًا ملحوظًا في تاريخ العلم ونقد الدين، وقد تَوقف بشارة عند أهمّ الاكتشافات العلمية وتأثيرها في الدين والعلمنة معًا، ونتائج ذلك في نشوء منطق الحداثة، وانتقل إلى مرحلة التنوير، كأحد مراحل تطوُّر العقل المعرفي من دون أن يقاربها كحقبة تاريخية، بل كصيرورة فكرية متواصلة ومتجددة. كما درس، في كثير من التفصيل، مراحل ما بعد التنوير ونقد الدين والتنوير معًا، ثمّ مراحل نشوء العلمانية كأيديولوجيا، والنقد ما بعد الحداثة للعقل والتنوير على نحوٍ عامّ، ليتوقَّف في الفصل الأخير عند موضوع الليبرالية ونقدها، خصوصًا في موقفها من الدين والعلمانية. وبذلك وصل عزمي بشارة إلى فكّ خيوط العلمنة؛ بما هي صيرورة متباينة ومتعددة من مقاربة الدين ودوره وحدوده عبر التاريخ الفكري، والعلمانية؛ بما هي تحييد للدين عن الدولة، منتقدًا نظرية الفصل المُختَزَلة جدًا.

واصل بشارة عرض نماذج العلمانية ونظريات العلمنة في المجلد الثاني من الجزء الثاني. وقد بدأها بعرض نظرية التأريخ بما هي علمنة للتاريخ، وعمَل التاريخ كآلية علمانية، بما أنها تُقدم لنا رؤيةً أخرى عن العالم غير تلك الرؤية التي تقدّمها لنا المنظومة الدينية. وانتقد الأنموذج النظري للعلمانية الأوروبية، بما هي حالة استثنائية في نشوء الفكر العلمي، ونقْد الدين، ونشوء الفكر النهضوي والحداثي في ما بعد، ورأى أنّ جميع المجتمعات

تمرّ بتجارب علمنة مختلفة، وأنّ العلمانية الأوروبية مختلفة، أيضًا، بعضها عن الآخر، وأنّ العلمانية علمانياتٌ متباينةٌ. وعرض في مرحلة أخرى، نماذج تاريخية من التجارب العلمانية، خصوصًا في الفضاء الأوروبي، وكذا مختلف النظريات المعرفية للعلمنة وكيفية تحوُّلها إلى أيديولوجيا علمانية. كما قارن بين واقع العلمنة في التجربة الأوروبية والأميركية، وبيّن كيف تُؤثّر أنماط التجارب الدينية وكذا أنماط الوعي الديني في خلق أنماط من العلمانيات المتباينة، وفي كيفية نشوء الديانات السياسية أو المدنية أو ما سمّاها بشارة "أشباه الديانات البديلة". لكي يُقدّم في الأخير، أنموذجه النظري في العلمنة والعلمانية، وهو أنموذج تركيبي يشمل مختلف المساهمات المعرفية المهمّة لنظرية العلمنة وكذلك التعميمات والاستقراءات التي انتقدها كتحصيل حاصل.

سؤال الدَّنيَوة (العلمنة)

مَنهجَ عزمي بشارة نظرية العلمنة بما هي "**دنيوة**" للدين، بطريقة مركّبة ومنظمة معتمدًا على منهجية ترتيب النواظم المعرفية التي تقوّي مشروعه الفكري؛ إذ بدأ بوضع قاعدة لغوية اشتقاقية ميّز من خلالها بين "المفردة" و"المصطلح"، ثمّ "المفهوم"؛ ذلك أنّ المفردات تنتقل وتتطوَّر إلى مصطلحات، ثمّ إلى مفاهيم ذات حمولات تتغير بتغيُّر الصيرورات التاريخية. فعند دراسة العلمانية يجب الفصل بين منشأ المفردة؛ أي استخدامها الأصلي، وتطورها إلى مصطلح، ثمّ إلى مفهوم. فعملية إنتاج الظواهر نظريا – كما يقول بشارة – تمرّ عبر صيرورة الانتقال من المفردة إلى المصطلح من خلال التجريد من الجزئيات، ثمّ من المصطلح المجرّد إلى المفهوم العيني من خلال إعادة إنتاج الظاهرة نظريًا، آخذين في الحسبان السياقات التاريخية وتطورها، لكن من دون محاكاتها نظريًا، وهذه هي آلية **النمذجة** النظرية في العلوم الاجتماعية. فعملية تفسير الظواهر والأفكار، إذن، تمرّ بالضرورة عبر استيعاب القدرة التفسيرية للمفاهيم التي تطوَّرت من مفاهيم مجرّدة إلى مصطلحات قابلة **للأقلمة** مع المتغيرات التاريخية التي تكسبها **الأفهمة** التي يتحدث عنها الباحث.

لقد بدأت كلمة "العلمانية" في سياق نشوئها الأوروبي الديني وتطوَّرت الى مصطلح لاحقًا في أوروبا، لتشمل هذه الرؤيا العلاقة بين الدين والمجتمع والدولة، ثمّ إلى موقف من الدين بل والعالم بأسره؛ إذ ثُبتت هذه الرؤيا عبر عملية العلمنة كصيرورة تاريخية واقعية شهدتها المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية، بصفتها عملية

"**دنيوة**" – بحسب قول بشارة – للوعي والممارسة البشرية، وعملية تمايز عناصرها الدينية وغير الدينية وتحديدها وتمأسسها. وقد انطلقت هذه الصيرورة في سياق نشوء العلوم الحديثة التي تفسر الظواهر بقوانينها، وفي سياق صراع كلّ من الكنيسة والدولة، وفي سياق نشوء المفهوم الحديث للإنسان الحر والمستقل والعاقل. أمّا العلمنة كمفهوم، فهي اسم لأنموذج تفسيري لعملية تطور إنسانية عامة على مستوى التاريخ الطويل في ما يتعلق بمعرفة الظواهر، وفي ما يتعلق بعلاقة السلطة الدينية بالسلطة السياسية أو علاقة الدين بالدولة.

اكتسبت مفردة "العلمانية" دلالة "**الزمني**" أو "**اللاديني**" أو "**الدنيوي**" و"**اللاروحي**" عبر عملية التحول إلى مصطلح ثمّ إلى مفهوم، واستنتج بشارة من خلال دراسة صيرورة العلمنة تاريخيًا وإفرازاتها المختلفة على مستوى الفكر والمجتمع والدولة أنّ العلمانية ليست فلسفةً، بل هي مقاربة للدنيا والدين بوصفه جزءًا من الدنيا فحسب. إنها عملية دحر للمقدس والمتجاوز من قطاع بُعد اَخر من قطاعات النشاط الاجتماعي والفكري والفني والسياسي، بمعنى أنها عملية فهمٍ وتسييرٍ؛ أي مجال معرفي واجتماعي من منطلق القوانين أو المصالح الأرضية أو الدنيوية.

سؤال "التحييد" (العلمانية)

إنّ دراسة صيرورة العلمنة، بما هي صيرورة تاريخية مستمرة لعملية "**دنيوة**" الدين، وعقلنة مجالات المعرفة، ونشوء التمايزات المعرفية بين مجالات سياسية واجتماعية ودينية، ثمّ بروز منطق الدولة واحتواؤه للمؤسسة الدينية وتجاوزه إيّاها، نَتج منها تشكُّل العلمانية في صيغ سياسية وتاريخية متعددة؛ إذ يصبح من المجحف النظر إلى العلمانية كفلسفة أو موقف سياسي يفصل الدولة عن الدين، في اختزالية فاضحة، بغضّ النظر عن دراسة السياقات التاريخية لنشوئها، واختلافها من بلد إلى اَخر، ومن ثقافة دينية إلى أخرى، ومن نظام سياسي إلى اَخر. وقد أدى هذا الاختزال إلى نشوء أيديولوجيات علمانية تتخذ موقفًا من الدين تنتج منه مواقف مضادةً أو نماذج دينية راديكالية، تمامًا كما حدث في تجارب عربية اَمنت بالعلمانية كأنموذج مكتمل وعامّ، من دون استحضار غياب عملية العلمنة وصيروراتها التاريخية. من هنا انطلق بشارة لكي يصحح خطأً معرفيًا، وموقفًا مؤدلجًا، ونظريةً خاطئةً، وقد استعان بفلسفة علم الاجتماع في تكاملٍ مع علم التاريخ، وهي المهمة التركيبية

التي سنَحت له تقديم أنموذج نظري متكامل حول العلمنة والعلمانية تتوافر فيه الشروط التفسيرية لهذه المفاهيم في سياقاتها التاريخية المتعددة.

ترتكز صيرورة العلمنة على نظرية "التمايز" التي أخذ بها عزمي بشارة من سوسيولوجيا **ماكس فيبر** من خلال دراسته الموسومة بـ "أشكال الرفض الديني للعالم واتجاهاته"، فطوّرها إلى أنموذج نظري يقارب العلمانية كتحييد للمجال الديني عن المجال الدنيوي. وترتكز نظرية التمايز عند **فيبر** على عدّة مراحل؛ إذ تبدأ بمرحلة أفول الدين، فالحصر في المجال الخاص، وتنتهي بمرحلة التمايز بين المجالات من دون أن يكون هنالك أيّ فصل. لقد توقّف نُقاد العلمنة على مرحلة الأفول، وساهمت هذه الرؤيا المبتورة لصيرورة العلمنة في نشوء أيديولوجيات في العلمانية نافيةً الدين من المجال العامّ، لكنّ تجارب علمانيةً مختلفةً بيّنت أنّ الدين يبقى حاضرًا في شتى أنواع العلمانيات، وأنه يظهر بتمظهرات جديدة ويحتلّ مجالات ووظائف مختلفةً. ففي التجربة الإنكليزية، لم نجد أثرًا للعلمنة بالمعنى المتداول؛ أي فصل الدين عن الدولة، بل كانت دعوةً دينيةً من جهة مذاهب مختلفة من أجل وضع مسافة بين تدخّل الدولة في المجال الديني، وفرضها عقيدةً محددةً قد تكون محكومة بمنطق الالتزام بمذهب واحد، أو بمنطق الاستيلاء على المؤسسة الدينية، أو التوافق معها لأهداف الحكم الموحد.

أمّا النموذج الفرنسي، فشكّل أنموذجًا صلبًا من العلمانية؛ ذلك أنها بدأت باستقواء الملكية المطلقة على الكنيسة، عملًا بمبدأ الملك الواحد والقانون الواحد والدين الواحد. وكانت هذه بداية تَشكُّل العقيدة الوطنية الشمولية التي تنفي أيّ انشقاق عن هذا الثالوث المقدس. إلا أنّ بداية إصلاح علاقة الكنيسة بالدولة (بدأت مع لويس السادس عشر واستمرت مع الثورة الفرنسية) كانت مع **نابليون بونابارت** الذي قاد في الوقت نفسه التسوية مع الكنيسة وتأسيس أجهزة الدولة البيروقراطية، من نظام التعليم وجهاز المعلمين والخدمة العسكرية الإجبارية، بمعنى بداية علمنة الدولة والتأسيس لعلمانية فرنسا الخاصة. وفي المقابل، نَمت في أميركا منذ إعلان الاستقلال وتأسيس الجمهورية علمانية صلبة من دون أن تدرج اسم العلمانية في الدستور المؤسَّس، لكن بحضورها اصطلاحيًا عندما لا تتخذ الدولة موقفًا سلبيًا من الدين أو تنفيه من الحيز العامّ، بل تقوم بتحييده عن الدولة وتجعله قرارًا فرديًا وتعمل على حمايته فقط.

أدّت التجارب العلمانية الأوروبية إلى استنتاج بشارة وجود علمانية صلبة وأخرى رخوة، وأنّ الاختلاف بين النموذجين مرتبط بتاريخ السلطة السياسية وعلاقتها بالمؤسسة الدينية وبطبيعة نظام الحكم، وأنّ الطريق المثالية

لتحييد الدولة في الشأن الديني يتمثّل بوجود مسار تاريخي يتفاعل فيه العلمانيون مع المتدينين من أجل تحرير الدين من قبضة الدولة وتأكيد الحرية الدينية وتعددها. وتتخذ العلمانية الصلبة موقفًا سلبيًا من الدين، وتنفيه من الحيز العامّ، في حين تدعو العلمانية الرخوة إلى تحييد الدولة والدين؛ وذلك باحترام حرية الدين وتعددية المعتقد والإيمان بالتسامح الديني، إذ تصبح العلمانية موقفًا من الدولة بدلًا من أن تكون موقفًا تجاه الدين.

لقد توصّل بشارة إلى إثبات فرضيته التي بدأ بها بحثه حول علاقة أنماط التدين وتأثيرها في أنماط العلمنة. ففي النموذج البروتستانتي حيث نمط التدين يميل إلى الفردانية في التعامل مع المقدس ونفي الوساطة مع الله، تشكَّلت علمانية محايدة تفرض على الدولة التزام الحياد وعدم التدخل في الشأن الديني. في حين أنّ نمط التدين الكاثوليكي حيث الثيولوجيا الكاثوليكية تفرض الوساطة وتمَأسُس الدين، استحال إلى علمانية متشددة تتخذ موقفًا سلبيًا من نشاط الدين في المجال العامّ.

ينفي عزمي بشارة أن تكون صيرورة العلمنة تطورًا معرفيًا في فهم الدين والدولة بما يحمله هذا الموقف من تمويه أيديولوجي، فالعلمانية لم تتطور في شكل منحى تصاعدي من فكر التنوير إلى الحداثة، ولذلك استعان بمفهوم التمايز الذي يحمل دقةً وصفيةً لمسار العلمنة الذي يبدأ بالانفصال والتمايز، وينتهي بالوحدة في ظل التمايز، ومن هنا يرتكز تحليله على عَدّ العلمنة مولّدةً لنقيضها؛ عندما يؤدي التحييد والخصخصة والفردنة والعقلنة إلى بروز ديانات سياسية وأخرى مدنية ودنيوية، فيعود الدين إلى الحيز العامّ بطرائق جديدة وبوظائف حديثة. لقد تعايش الدين، إذن، مع استمرار صيرورة العلمنة من دون أن يتعرض للنفي، خلافًا لموقف الأيدولوجية العلمانية، بل أخذ مواقع جديدة وتمركز في مواقعه الأصلية وساهم موقف التحييد في استمرار الدين على أداء وظائفه الجديدة بحسب درجة العلمنة التي تعرّض لها المجتمع، بالنظر إلى أنّ الدين ظاهرة اجتماعية، وأنّ أنماط التدين تؤثّر في أنماط العلمنة. وفي الحصيلة، أدَّت العلمنة (الدنْيَوة)، بما هي عملية دحر للمقدس والمتجاوز وعملية فهْم وتسيير لأيّ مجال معرفي واجتماعي من منطلق القوانين الأرضية والدنيوية، إلى بلورة العلمانية (التحييد عند بشارة) بما هي نتاج علمنة الفكر والمجتمع والدولة بتراجع الأهمية الاجتماعية للدين.

الأنموذج النظري للعلمنة

يعرض بشارة في آخر هذا الجهد النظري الجادّ أنموذجًا نظريًا بديلًا يقوم على إعادة استقراء التاريخ (وللدقة تاريخ الأفكار)، معتمدًا على مناهج علم الاجتماع والتاريخ، منتقدًا مجموع الاستدلالات والتعميمات المستقرأة، ومقاربات نقديةً لنظريات العلمنة، لكي يتمكن في الأخير من طرح أنموذج أكثر دقةً وتركيبًا يعتمد على قدرته التفسيرية؛ بمعنى تفسير الظواهر والتجارب التاريخية بمسبباتها الخاصة وسياقاتها المختلفة وشروطها الموضوعية، ومن ثمّ تقديم استقراءات موضوعية بدلًا من المواقف الأيديولوجية التي تتخذها تيارات سياسية، وتعتمدها أنظمة حُكمٍ، كنتائج مبتورة عن سياقاتها الموضوعية. ويمكن تقديم الخطوط العريضة لهذا الأنموذج على النحو التالي:

أولًا: ليست العلمنة حالة فصل بين الدين والدولة وبين المجالات المختلفة، بل هي جدلية من التمايز في إطار الوحدة، حيث تتمايز المجالات المعرفية والاجتماعية بتغليب دور المعرفة العلمية في فهم الظواهر، ثمّ تنتهي بإعلاء دور الدولة على الدين في المجتمع الحديث الذي لا يغيب فيه الدين بل يتخذ وظائف جديدةً؛ إذ تؤدي صيرورة العلمنة إلى انحسار البعد المعرفي للدين، أو إلى إعادة طرحه بقوة من جهة الفئات الاجتماعية وظهور صحوات دينية وبداية احتلال مواقع جديدة للدين في الحيّز العامّ. وتؤدي هذه الصيرورة، وما رافقها من ظهور الأيديولوجيا العلمانية التي تصارع الدين وتنفيه من المجال العامّ، إلى ظهور العلمانية الدينية بدعوتها إلى تحييد الدولة في مجال الدين، وهي دعوةُ حلٍّ وسطٍ بين التيارين المتصارعين تجاه مكانة الدين ووظيفته.

ثانيا: من منظور الدين، ترسم العلمنة للدين حدوده كفكرٍ وظاهرةٍ اجتماعية مميّزة بذاتها، وتختلف هذه الترسيمة تبعًا لدرجة علمنة أنماط الوعي داخل المجتمع. وتمرّ هذه العملية بصيرورات متباينة. فالمؤسسة الدينية ترفض فصل الدين عن الدولة بدايةً، ثمّ تنتهي بالقبول لمنطق الحصر بين المجالين على أن تقبل الخضوع لمنطق الدولة واستبدادها تجاه الدين. لكنّ المؤسسة الدينية تعود لتؤدي أدوارًا جديدةً، وقد تعود إلى المجال العامّ بعد أن تستفيد من علمنة الدولة، وربما تعود بعد تسييس الدين ضدّ الدولة من جهة جماعات دينية جديدة، وقد ينتشر التدين الفردي بعد عملية العلمنة كبديل يبحث عن جوهر الدين الروحاني الأصيل.

ثالثا: قد يتمّ استحضار المقدس من جديد عبر صيرورات مختلفة في المجالات العامة التي تعرَّضت للعلمنة، خصوصًا علمنة السياسة والدولة، وهي صيرورات تتخذ أشكالًا متباينةً. فقد تضفي الدولة قداسةً على قيمها؛ مثل السيادة الوطنية والقومية وتتحول في هذه الحال إلى أسطورة، وقد تضفي السياسة قداسةً على قيمها التي تعرضت للعلمنة بتغليب الوطنية والحكم الرشيد على قيم الدين، وقد يتمّ تقديس الجماعة والطائفة الدينية والهوياتية في وجه الوطنية والقومية من منطلق الدعوة الحقوقية لاسترجاع الحقوق المهدورة، كما قد يحدث تقديسٌ للقيم الدنيوية الجديدة في وجه قيم المقدس التقليدية في عملية إنشاء لدين مدني أو سياسي جديد.

يُمكِّن استقراء هذا الأنموذج من استخلاص أنواع التجارب العلمانية وصيرورات العلمنة، تبعًا لأنواع أنماط التدين والوعي الذي أفرزته العلمنة. وفي الحصيلة، تكون عملية تطبيق نظرية العلمنة غير ممكنة من دون استحضارٍ وتوافرٍ للبعد النظري في علاقة الدين وتعريفاته المختلفة وتمييزاته المتباينة، إلى جانب فحص صيرورة انحسار الدين وتراجعه في كلّ مجتمع، وكيفية نشوء الدولة، وتاريخها السياسي في علاقتها بالمؤسسة الدينية، ثمّ في الأخير استحضار أوضاع نشوء أنماط التدين المختلفة، عبر طرائق تَلقّي فئات المجتمع لها وانعكاسات هذا التلقي على أنماط العلمنة.

المحددات المعرفية للأنموذج

شكّلت فكرة "**التمايز**" الأداة الأساسية التي اعتمدها بشارة في تركيب أنموذجه النظري. فلقد تتبَّع تمايز الدين وباقي مجالات الحياة، وتطوُّر العلوم الحديثة، وكيفية مساهمة ذلك في تحديد مجالات الدين الجديدة، كما تابع تطوُّر الفكر السياسي المرتبط بنشوء الدولة الحديثة، والكيفية التي أدّى بها هذا النشوء إلى تجاوز الانتماء الديني وتبنِّي الانتماء الوطني المدني، وميَّز أيضًا بين التمايز في الفكر وباقي مجالات الحياة، وكيفية نشأة الأيدولوجيات العلمانية التي تبنَّت مواقف معيارية من الدين والدولة والمجتمع، وميَّز بين أطروحة انسحاب الدين وانسحاب المقدس، وبين أنّ الدين إنما تتراجع أهميته الاجتماعية في صيرورة العلمنة، وأنّ الدين ينسحب من مجالات أصبحت ملكًا للعلم لكن من دون أن ينسحب المقدس، كما ميّز بين نماذج تاريخية من العلمنة في أوروبا أو في أميركا، وانتقد السرديات التي تنشأ عنها، وميّز

بين العلمانية بوصفها موقفًا من الدين والعلمانية بوصفها موقفًا من الدولة، وكيف أنّ العلمانية تَبرز كمواقف فكرية وأخلاقية مرتبطة بعلاقة الدولة بالدين في مرحلة تعاظمها في الحداثة، كما ميّز بين الدولة الدينية والدولة المدنية وضرورة تحييد الدولة في شؤون الدين، منعًا للإكراه الديني ولاستغلال السلطة السياسية للدين أو العكس، لكي يصل في الأخير، إلى تركيب فكرة التمايز والتمَفصُل مع فكرة الوحدة في إطار التطوُّر، من دون النظر إلى فكرة التطور كخطّ مستقيم تصاعدي بدأ مع فكر التنوير وصولًا إلى الحداثة.

اعتمد بشارة أيضًا على فكرة "**الصيرورة التاريخية**" عند دراسته للعلمنة. فلقد نظر إلى العلمنة بوصفها صيرورةً تاريخيةً، من عقلنة مجالات المعرفة المختلفة وفهمها بقوانينها الحديثة، في تجاوز تامٍّ للرؤية الغيبية والميتافيزيقية التي هيمنت تاريخيًا على العقل الإنساني. وتميَّزت هذه الصيرورة التاريخية بتمايز هذه المجالات المعرفية في ما بينها، وبينها وبين مجالات المعرفة الدينية، منتجةً أشكالًا معرفيَّة مركبةً جديدةً؛ إذ تنتج من هذه الصيرورة انسحاب الدين، مرةً عندما يحدث التمايز بينه وبين المجالات المختلفة، ومرةً عندما يبرز منطق الدولة الحديثة، لكن من دون أن يندثر الدين مطلقًا كما روَّجت لذلك الأيديولوجيات العلمانية، بل ينسحب في مراحل، ويعود في أخرى بأشكال جديدة ووظائف حديثة. ويبرز في حصيلة هذه الصيرورة منطق الدولة على حساب منطق الدين. فلقد تحوّلت الشرعية من المؤسسة الدينية (سواء السياسية أو المجتمعية، بل حتى الدينية) إلى مؤسسة الدولة بموجب القانون المدني الحديث، وسلطة الدولة الحديثة وتنامي الوطنيات والقوميات، وتطوّرت هذه الصيرورة حتى ظهرت الديانات البديلة أو المدنية في شكل أيديولوجيات شمولية تُضفي قيَمًا دينيةً على قيمها الدنيوية، بهدف الخلاص الغنوصي، وهي التي سمّاها بشارة "أشباه الديانات البديلة"، لغياب المقدس والعبادات والشعائر في تشكيلتها الجديدة. ويتخذ منطق الدولة أشكالًا متباينةً؛ منها تحييد الدولة في الشأن الديني بهدف حماية الحرية الدينية، أو سيطرة الدولة على الدين، أو تقليص دور الدين والمؤسسة الدينية في المجال العامّ من جهة الدولة، وتَنتج من هذه الأشكال انعكاسات اجتماعية وسياسية وصراعات وحروب مختلفة.

في الحصيلة، لا تعبّر أطروحة الفصل بين المجال الديني والدنيوي عن حقيقة التمايز بين المجالات المعرفية المختلفة وصيروراتها المتباينة، ومن ثمّ فإنه من الضروري التمييز بين أنماط التدين والفئات

الاجتماعية، وأنواع الدولة وتاريخها ودرجة تطور المجتمعات، ودرجة علمنة الوعي فيها، وإلا تسقط نظرية العلمنة في تعميمات واستقراءات خاطئة. إنّ نظرية العلمنة، إذن، هي "ميتا – نظرية" أو "سردية كبرى" –بتعبير بشارة – يحصل فيها تمايز المجالات المعرفية، وتنحسر فيها أهمية الديانات الروحية في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث يتطور العلم والمعرفة العلمية وتتغير وسائل إنتاج الناس لحياتهم المادية والمعنوية، وهذه التمايزات المتضمنة في نظرية العلمنة هي نتيجة استقراء تطور صيرورة العلمنة في المجتمعات الأوروبية، وإنْ لم تتطور إلى نظرية شاملة موحّدة قابلة للتطبيق في جميع السياقات.

لقد قدّم عزمي بشارة مشروعًا نظريًا قويًا متكاملًا بشأن نظرية العلمنة والعلمانية في سياق صيروراتها وتمايزاتها التاريخية والمعرفية المتعددة، كما تمكّن من إعادة استقراء التاريخ وتصحيح مجموع التعميمات النظرية والأيديولوجية التي اختزلت نظرية العلمنة في بثرٍ فاضحٍ لسياقات إفراز النظرية، وفي إهمال لقدراتها التفسيرية المتعددة. وإنّ النتائج المعرفية لمشروع بشارة ستمكن من إعادة قراءة التاريخ الإسلامي ودراسة صيرورة نشوء الدولة وإخفاقاتها الأيديولوجية المتعددة، كما ستمكن من النظر في تطور الدين وتمايزه وفي إمكانية نشوء علمانيات في سياقات عربية وإسلامية بديلة. سيرجع عزمي بشارة – لا محالة – إلى استقراء العلمنة والعلمانية في السياقات الإسلامية، وسيدرس عمل نظرية العلمنة بالأنموذج المعرفي الذي قدّمه كحالة تكاملية لصيرورة عمل العلمنة والعلمانية، لأنّ أصل البحث كما صرّح بذلك هو السياقات العربية الإسلامية.

إنّ هذا المسار البحثي الجادّ والرصين سيمكّن الباحثين والدارسين لعمل الدين في المجتمع العربي والإسلامي، ولعمل العلمنة في ظلّ ثورة وسائط المعرفة ووسائلها والمعلومة الحديثة، من الوعي بمسار تطوُّر الدين وعمله في المجتمعات الإسلامية أولًا، ثمّ الإجابة عن أسباب تخلّف المجتمعات الإسلامية التي يرجعها كثير من الباحثين إلى قداسة الدين، وعُقم أسئلته، وإفرازه للتطرفات الأيديولوجية المختلفة، وزواج الدين بالدولة، ثمّ إلى تقليدانية قيم المجتمعات العربية التي لم تتعرض للعلمنة.